رئيس الوزراء الأردني: الحكومة تتحمل المسؤولية في فاجعة البحر الميت

قال رئيس الوزراء الأردني، عمر الرزاز، الثلاثاء، إن حكومة بلاده «تتحمل المسؤولية، ولن تبحث عن كبش فداء في فاجعة البحر الميت»، حسب وكالة الأنباء الأردنية (بترا).

وتوعد الرزاز، في كلمته أمام مجلس النواب الأردني بـ«محاسبة المقصرين في حادثة البحر الميت»، مضيفا: «علينا أن نرتقي إلى مستوى الفاجعة». تأتي تصريحات الرزاز في أعقاب السيول الجارفة التي ضربت منطقة البحر الميت في الأردن، الخميس الماضي، وتسبب في سقوط ضحايا ومصابين أغلبهم من طلبة إحدى المدارس الخاصة، بما في ذلك مقتل إحدى المعلمات ومتطوعين من سكان المنطقة حاولوا إنقاذ الطلبة.

وقال العاهل الأردني إن ما حدث «أثر على قلوب كل الأردنيين وعلى قلوب الناس في الإقليم والعالم». وقبل تلك الجلسة كان قد قال إن «حزني وألمي شديد وكبير، ولا يوازيه إلا غضبي على كل من قصر في اتخاذ الإجراءات التي كان من الممكن أن تمنع وقوع هذه الحادثة الأليمة».

7

Wednesday 31th October 2018 - 12 th year - Issue No.3304 الوسط الأربعاء 22 صفر 1440 هـ/ 31 أكتوبر 2018 – السنة الثانية عشرة – العدد 3304

alwasat.com.kw

القضية تحظى بأولوية قصوى لدى بلاده

وزير الخارجية القطري: الدوحة شريك فاعل في التعاضد الدولي لمواجهة الإرهاب

- الإرهاب لا يمكن تبريره بغض النظر عن دوافعه أو هوية مرتكبيه
- تأهيل المقاتلين العائدين وإعادة دمجهم في المجتمع يتطلبان مقاربة شاملة
- الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره أشد الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين

وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبدالرحمن خلال كلمته في منتدى «عودة المقاتلين الأجانب»

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبدالرحمن أمس الثلاثاء ان بلاده «شريك فاعل في التعاضد الدولي في مواجهة الإرهاب». وقال الشيخ محمد بن عبدالرحمن في كلمة خلال افتتاح اعمال منتدى (عودة المقاتلين الاجانب) ان قضية الارهاب تحظى بأولوية قصوى لدى قطر مشيرا الى «تطوير الدولة المستمر لتشريعاتها الوطنية وكياناتها المؤسسية المعنية بالإرهاب وتنفيذ قرارات الامم المتحدة في هذا الشأن وشراكتها الفاعلة في التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب».

واوضح ان «الارهاب بجميع اشكاله ومظاهره يمثل أحد اشد الاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين حيث تشهد مناطق مختلفة من العالم اعمالا إرهابية». ووصف اي عمل ارهابي بأنه «عمل اجرامي لا يمكن تبريره بغض النظر عن دوافعه او هوية مرتكبيه بما في ذلك الاعمال المرتكبة بدافع التعصب او التطرف».

واضاف انه «لا يمكن مجابهة الارهاب والقضاء عليه ما لم يوحد المجتمع الدولي جهوده من خلال اتباع نهج يتسم بالمثابرة والشمول ويقوم على اساس التعاون والمشاركة بين جميع الدول والمنظمات الدولية والاقليمية ومنظمات المجتمع المدني والكيانات الاكاديمية والبحثية».

وذكر ان تقارير الامم المتحدة تشير الى ان العوامل المشتركة بين المقاتلين الاجانب سواء كانوا من منطقة الشرق الاوسط او آسيا او اوروبا «معظمهم من الشباب الذين يفتقدون ايديولوجية الفكر الصحيح وينتمون الى طوائف مضطهدة او معزولة اقتصاديا ويفتقرون الى الفرص المعيشية والتعليم ولديهم فرص عمل ضعيفة».

ونبه الى ان «ازدياد استخدام الارهابيين ومناصريهم لتكنولوجيا الاتصالات في نشر الفكر المتطرف الذي يفضي الى الارهاب وتجنيد الآخرين لارتكاب اعمال الارهاب وتحريضهم على ذلك يوجب تكثيف التعاون بين الدول لمنع الارهابيين من استغلال التكنولوجيا والاتصالات والموارد في التحريض على دعم الاعمال الإرهابية».

وشدد على ان «نجاح اي استراتيجية وطنية لإدماج المقاتلين الارهابيين العائدين من ساحات القتال يتطلب استئصال البيئة الحاضنة للفكر المتطرف وبناء قدرات الدولة على منع الارهاب ومكافحته بمراعاة الاحترام التام لالتزامات الدولة تجاه سيادة القانون وحقوق الانسان».

واضاف «لا شك ان عملية تأهيل المقاتلين العائدين واعادة ادماجهم في المجتمع تتطلب مقاربة شاملة تعمل على تصحيح الافكار المغلوطة حول مفاهيم العنف والتطرف والارهاب ومعالجة الاسباب السياسية والاجتماعية وغيرها».

واعرب عن يقينه بإدراك الجميع للتحديات سواء القانونية او السياسية او الاجتماعية التي تواجه الاشكالية المتعلقة «بالمقاتلين الاجانب» لا سيما في ظل اختلاف النظم القانونية في تعريف الارهاب وعدم توافق المجتمع الدولي على تعريفه «وكذلك تسييس مصطلح الارهاب في كثير من الاحيان وضعف التعاون بين الدول لأسباب سياسية».

ويناقش المنتدى على مدى يومين عددا من المواضيع والسياسات التي تعنى بكيفية التعامل مع المقاتلين الاجانب وتعاون المجتمع الدولي في معالجة هذه الظاهرة فضلا عن تبادل الرؤى والافكار بين المشاركين واقتراح الحلول.

نتانياهو يرحب بالوساطة الأممية والمصرية لإنقاذ الوضع الإنساني في القطاع

وفد أمني مصري يصل غزة لاستكمال مباحثات «المصالحة» و«التهدئة»

وصل وفد أمني من جهاز المخابرات العامة المصرية صباح الثلاثاء إلى قطاع غزة عبر معبر بيت حانون «إيرز» (شمال)، لاستكمال المباحثات التي يجريها مع حركة «حماس» حول ملفي «التهدئة» مع إسرائيل، و«المصالحة الفلسطينية».

وقال مصدر أمني فلسطيني، إن الوفد الأمني المصري برئاسة اللواء أحمد عبد الخالق مسؤول الملف الفلسطيني في جهاز المخابرات، ويضم في عضويته العميد همام أبو زيد.

ويجري الوفد المصري جولة مكوكية بين قطاع غزة والضفة الغربية والاحتلال منذ أسابيع، يلتقي خلالها مسؤولين في حركتي «حماس» و«فتح»، والحكومة الصهيونية، في إطار استكمال المباحثات التي تقودها بلاده حول ملف المصالحة الفلسطينية، و«التهدئة» في غزة.

وهذه الزيارة الرابعة للوفد الأمني المصري إلى قطاع غزة خلال أسبوعين. تأتي زيارة الوفد بعد أيام قليلة على جولة قتال قصيرة اندلعت بين سرايا القدس، الجناح المسلح لحركة «الجهاد الإسلامي»، والجيش الإسرائيلي.

من جهة أخرى، حب رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتانياهو بوساطة الأمم المتحدة ومصر لمنع انهيار الوضع الإنساني في قطاع غزة، وفق ما ذكرت وسائل إعلام صهيونية الثلاثاء.

ويسعى مسؤولون من مصر والأمم المتحدة للتوصل إلى هدنة دائمة بين الاحتلال وحركة حماس الإسلامية التي تدير غزة بينما أعلنت قطر عن تقديمها مساعدات إنسانية إلى القطاع.

وأثارت شهور من الاضطرابات عند حدود غزة مخاوف من اندلاع حرب رابعة منذ العام 2008 بين الاحتلال ومسلحين فلسطينيين في الجيب المحاصر. ونقلت صحيفة «هآرتس» عن نتانياهو قوله «نعمل على منع أي قوى من دخول اسرائيل والتسبب بالأذى لجنودنا وسكاننا».

وأضاف «في المقابل، نعمل على منع وقوع أزمة إنسانية ولذلك نحن على استعداد لقبول جهود الوساطة الأممية والمصرية لتحقيق الهدوء وإصلاح وضع الكهرباء».

ونادرا ما يعلق المسؤولون الاسرائيليون علنا على جهود مصر وغيرها لإعادة الهدوء وتحسين الظروف الإنسانية في غزة.

للمرة الأولى منذ تعيينه.. رئيس الوزراء اليمني الجديد في عدن

المتمردون اليمنيون والقوات الحكومية يستقدمون تعزيزات إلى الحديدة

يستقدم المتمردون الحوثيون في اليمن والقوات الموالية للحكومة المعترف بها دوليا منذ نحو عشرة أيام تعزيزات الى داخل مدينة الحديدة ومحيطها، حسبما أفادت الثلاثاء مصادر عسكرية.

وقال مسؤولون في القوات الحكومية لوكالة فرانس برس ان تعزيزات الحوثيين شملت نشر مسلحين إضافيين فوق أسطح المباني في عدة شوارع في المدينة الخاضعة لسيطرتهم والتي تضم ميناء استراتيجيا.

كما ذكر المسؤولون أن القوات الحكومية استقدمت تعزيزات كبيرة وذلك استعدادا لشن هجوم جديد باتجاه المدينة المطلة على ساحل البحر الأحمر، بعد أسابيع من تراجع حدة المعارك في محطيها.

وكانت القوات الحكومية أطلقت في يونيو الماضي بدعم من التحالف العسكري الذي تقوده السعودية، حملة عسكرية ضخمة على ساحل البحر الاحمر بهدف السيطرة على ميناء الحديدة، قبل أن تعلّق العملية إفساحا في المجال أمام المحادثات، ثم تعلن في منتصف سبتمبر الماضي استئنافها بعد فشل المساعي السياسية.

وتراجعت حدّة المعارك في محيط مدينة الحديدة منذ الإعلان عن استئناف الحملة العسكرية. وتدخل عبر ميناء الحديدة غالبية السلع التجارية والمساعدات الموجّهة الى ملايين السكان في البلد الغارق في نزاع مسلح منذ 2014. ورجّح مسؤول في القوات الحكومية أن تشن هذه القوات هجوما واسعا جديدا ضد المدينة في خلال أيام، بدعم من التحالف العسكري، وخصوصا قوات الامارات، الشريك الرئيسي في التحالف والتي تقود المعارك في غرب البلد الفقير.

وقدر المسؤول عدد القوات التي من المتوقع أن تشارك في العملية المقبلة بأكثر من 10 ألف مقاتل تتوزّع مهامهم «بين شن الهجوم العسكري وبين تأمين المواقع المحررة».

واضاف المسؤول أن المواقع التي استعادتها القوات الحكومية خلال الاشهر الماضية قرب مدينة الحديدة «تم تسليمها للقوات السودانية المشاركة ضمن التحالف من أجل تأمينها لتتفرغ القوات اليمنية إلى شن الهجوم وتحرير المدينة».

وبحسب مسؤولين عسكريين في القوات الحكومية، تم نشر قوات سودانية على امتداد الشريط الساحلي الذي يمتد من مدينة المخا جنوبا، وحتى أطراف مطار مدينة الحديدة شمالا.

وتدخّل التحالف في اليمن دعما للقوات الحكومية في مارس 2015 بهدف وقف تقدّم المتمرّدين بعيد سيطرتهم على أجزاء واسعة من أفقر دول شبه الجزيرة العربية.

من جهة أخرى، وصل رئيس الوزراء اليمني الجديد معين عبد الملك سعيد، الثلاثاء، إلى العاصمة اليمنية المؤقتة عدن قادما من السعودية، بحسب مصدر حكومي.

وهذه هي المرة الأولى التي يصل فيها سعيد إلى عدن، منذ تعيينه في 15 أكتوبر الأول الجاري خلفا لأحمد بن دغر، وأدائه اليمين الدستورية أمام رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي في وقت سابق من الشهر الجاري.

اتفاق إدلب ينشط حراكا دبلوماسيا حول سورية غير مضمون النتائج

مئات المقاتلين الأكراد يصلون دير الزور للمشاركة في هجوم ضد «داعش»

وصل مئات المقاتلين الأكراد خلال اليومين الماضيين إلى محافظة دير الزور لدعم قوات سورية الديموقراطية في شن هجوم جديد ضد تنظيم الدولة الإسلامية في آخر جيب يسيطر عليه في شرق سورية، وفق ما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان ومسؤول كردي الثلاثاء.

وكانت قوات سورية الديموقراطية، تحالف فصائل كردية وعربية، بدأت في العاشر من سبتمبر بدعم من التحالف الدولي بقيادة واشنطن عملية عسكرية ضد تنظيم الدولة الإسلامية في منطقة هجين في أقصى ريف دير الزور الشرقي قرب الحدود العراقية. وتمكنت تلك القوات من التقدم والسيطرة على بلدات وقرى عدة، إلا أن تنظيم الدولة الإسلامية بدأ قبل أكثر من أسبوعين هجمات مضادة واسعة مستفيدا من عاصفة رملية في تلك المنطقة الصحراوية إلى أن استعاد الأحد كل المناطق التي خسرها.

وقال مدير المرصد رامي عبد الرحمن لوكالة فرانس برس «منذ يوم الأحد، جرى استقدام أكثر من 500 مقاتل من القوات الخاصة في وحدات حماية الشعب ووحدات حماية المرأة الكردية» الى دير الزور.

وأكد المسؤول الإعلامي لقوات سورية الديموقراطية مصطفى بالي لفرانس برس إرسال تعزيزات من الوحدات الكردية «ذات خبرة وتجربة في قتال داعش للمشاركة في القتال في جبهة هجين».

وستشارك تلك القوات في هجوم جديد ضد تنظيم الدولة الإسلامية، بحسب قوله.

وتُعد الوحدات الكردية القوى الأكثر فعالية وصاحبة الخبرة القتالية الأبرز بين فصائل قوات سورية الديموقراطية.

وتمّ، وفق المرصد، استقدام «آليات وذخيرة ومعدات عسكرية للانطلاق في المعركة من جديد» في الجيب الذي يتواجد في محيطه أساسا بضعة آلاف من مقاتلي قوات سورية الديموقراطية.

وأسفر الهجوم الأخير لتنظيم الدولة الإسلامية الذي استمر منذ يوم الجمعة حتى الأحد عن مقتل 72 عنصرا من قوات سورية الديموقراطية، قبل أن يستعيد الجهاديون كامل الجيب.

ومنذ العاشر من سبتمبر، أوقعت المعارك نحو 500 قتيل في صفوف الجهاديين وأكثر من 300 مقاتل من قوات سورية الديموقراطية، بحسب المرصد.

ويُقدر التحالف الدولي وجود ألفي عنصر من تنظيم الدولة الإسلامية في هذا الجيب.

ومُني التنظيم خلال العامين الماضيين بهزائم متلاحقة في سورية، ولم يعد يسيطر سوى على جيوب محدودة في أقصى محافظة دير الزور وفي البادية السورية شرق حمص.

من جهة أخرى، مهّد اتفاق المنطقة العازلة في إدلب الطريق أمام حراك دبلوماسي تقوده روسيا وتركيا ويهدف الى تحريك العملية السياسية في محاولة لتسوية النزاع السوري الذي تسبّب خلال سبع سنوات بمقتل مئات الآلاف وتشريد الملايين، ولو أن التوقعات في أن يؤدي الى نتيجة تبقى متدنية.

وشكّل الملف السوري خلال الأسبوع الماضي محور حركة سياسية متسارعة، بدأت بزيارة المبعوث الدولي إلى سورية ستافان دي ميستورا دمشق، ثم توجه وفد من المعارضة السورية برئاسة نصر الحريري إلى موسكو، وأخيرا قمة اسطنبول التي جمعت قادة دول تركيا وروسيا وفرنسا وألمانيا.

فجّرت نفسها بالقرب من دورية أمنية في وسط العاصمة التونسية

انتحارية تونس.. جامعية عاطلة عن العمل

أعلنت النيابة العامة التونسية لمكافحة الإرهاب الثلاثاء لوكالة فرانس برس أن الشابة التي فجّرت نفسها الاثنين بالقرب من دورية أمنية في وسط العاصمة التونسية الاثنين، تحمل شهادة جامعية إلا أنها عاطلة عن العمل.

وأصيب 20 شخصا بينهم 15 شرطيا ومراهقان اثنان، بجروح في هذا الاعتداء وهو الأول منذ 2015 في العاصمة التونسية، لكن لم يصب أحد بجروح بالغة، حسب ما أفادت السلطات التونسية.

وعادت الحياة إلى طبيعتها في شارع الحبيب بورقيبة باستثناء انتشار الشرطة بشكل مكثف في هذه الجادة التي تخضع للمراقبة عادة وحيث تقع وزارة الداخلية والسفارة الفرنسية وكاتدرائية تونس.

والثلاثاء كانت البلدية تجري عملية تنظيف في موقع التفجير في حين شوهد سياح وعمال يسيرون في الشارع حيث أعادت المقاهي فتح أبوابها.

وأوضح الناطق باسم القطب القضائي لمكافحة الإرهاب سفيان السليتي أن الانتحارية منى قبلة التي كانت في الثلاثين من عمرها كانت تحمل شهادة جامعية في الأعمال باللغة الانكليزية إلا أنها ليست معروفة على أنها متطرفة من جانب القضاء.

وأفادت وسائل إعلام تونسية أنها لم تجد يوما عملا في هذا المجال لكنها كانت تعمل أحيانا كراعية غنم لمساعدة عائلتها.

ويعاني حوالي ربع حاملي الشهادات من البطالة في تونس حيث لا يزال الاقتصاد مقفلا بعد ثماني سنوات من الثورة.

وأشار السليتي إلى أن الانتحارية هي من منطقة المهدية في شرق البلاد مضيفا أنه لم يتم توقيف أي شخص حتى الآن في إطار التحقيق الذي فُتح حول الاعتداء.

وتستهدف المجموعات الجهادية المسلحة التي تنشط خصوصا في المناطق الجبلية على الحدود مع الجزائر، بشكل متكرر قوات الأمن التونسية. لكن بعد سلسلة اعتداءات دامية ضربت تونس وسوسة عام 2015، شهد الوضع الأمني تحسنا كبيرا في ما تبقى من البلاد.

وفي العامين الماضيين، عاد السياح بشكل كبير إلى تونس بعد أن استهدفهم اعتداءان عام 2015، ما أعاد إحياء قطاع السياحية الحيوي بالنسبة الى الاقتصاد التونسي.

لكن حال الطوارئ التي تُعطي السلطات صلاحيّات استثنائيّة واسعة، لا تزال سارية على مجمل الأراضي التونسية منذ الاعتداء الانتحاري الذي استهدف حافلة للحرس الرئاسي في نوفمبر 2015 وقد وقع على بعد مئات الأمتار من اعتداء الاثنين.

الشرطة التونسية بالقرب من جثة الانتحارية التي فجرت نفسها في وسط العاصمة التونسية تونس

العراق: ملاحقة المالكي بتهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية والاختلاس

تقدم رئيس المركز الوطني للبحوث والدراسات القانونية والقضائية في العراق، رئيس هيئة النزاهة الأسبق، رحيم حسن العكيلي، وعدد من الناشطين السياسيين، بشكوى إلى الادعاء العام ضد رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي، بتهمة انتهاك حقوق الإنسان، وهدر المال العام أثناء توليه رئاسة الحكومة من 2006 إلى 2014.

وكان العكيلي أبعد من منصبه بقرار من المالكي، لكشفه ملفات فساد مسؤولين ينتمون لحزب الدعوة الإسلامية، وصدرت ضده أحكام غيابية بالسجن.

وحسب صحيفة الوطن السعودية أمس الثلاثاء، اتهم المدعون المالكي بارتكاب مجازر كبرى ضد الشعب العراقي، تعد جرائم إبادة ضد الإنسانية، بعد قتل مئات من الأطفال والنساء والمتظاهرين، في الزركة، والحويجة، والفلوجة، والرمادي.

وحسب الشكوى، تورط المالكي في فساد المؤسسة العسكرية والأمنية باختلاسات ممنهجة، وقبض عمولات عن عقود تسليح وتموين الجيش وقوى الأمن الداخلي، وبيع المناصب والرتب غير المستحقة، فضلا عن توريط الجيش في المعارك السياسية واستخدامه ضد الشعب، وإعدام السجناء والموقوفين في السجون والمعتقلات قبل وبعد احتلال داعش للموصل وصلاح الدين وديالى، وتصفية السجناء والموقوفين طائفيا.

وتتضمن الدعاوى ضد المالكي أيضا اتهامات بالاعتقالات العشوائية، والإخفاء القسري لآلاف العراقيين من قبل جهات أمنية مرتبطة به أو ميليشيات مدعومة منه، وقتلهم وإلقاء جثثهم في الشوارع أو الأنهار.

من جهة أخرى، كشف مصدر استخباراتي عراقي في محافظة صلاح الدين أمس الثلاثاء أن عناصر تنظيم داعش أعادوا تنظيم أنفسهم وفق آلية جديدة تسمح بالقتال المباغت والهجوم على القوات العراقية، والهرب بسرعة. وقال العميد محمد الجبوري من استخبارات محافظة صلاح الدين للوكالة الألمانية إن «عناصر تنظيم داعش أعدوا العدة التنظيمية والإدارية واللوجستية لحرب استنزاف طويلة الأجل ضد القوات الأمنية العراقية، انطلاقا من أماكن مازالوا يتحصنون فيها تقع خاصة على الحدود الإدارية للمحافظات الشمالية».